قبسة من الاعتراضات النحوية لابن أبي الربيع السبتي (ت ٦٨٨ هـ) في تفسيره.

أ.د.حامد عبد المحسن كاظم الجنابي
كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة/ قسم اللغة العربيَّة
جامعة بابل/ محافظة بابل/ البلد العراق

علاء عبد الكاظم عبيس الجبوري
كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة/ قسم اللغة العربيَّة
جامعة بابل/ محافظة بابل/ البلد العراق

Flame of grammatical objections to Ibn Abi al-Sabti al-Sabti (d. 688 AH) in his interpretation.

Prof. Dr
Hamed Abdul Mohsen Kazim Al – Janabi
Arabic language department Faculty of Education for Humanities
Babylon University
Babylon Governorate
Country Iraq

Alaa Abdel Kadhim Obais
Arabic language department,
Faculty of Education for Humanities
Babylon University
Babylon Governorate
Country Iraq

Abstract:

The study of the grammatical objections of Ibn Abi Al-Rabee 'in his interpretation is of great importance, because what he presented in the interpretation reflects the grammatical thought that prevailed in a period marked by the flourishing of the linguistic sciences in the country of Andalusia, especially that the owner of the interpretation known for the science of grammar was a professor and an imam in which he testified his works , The ways in his interpretation of important sections in the science of grammar.

I chose to study from his objections objections in the buildings, one: (the) in the description of the letter does not name, and the other: the conscience on the basis of interpretation is preserved and measured, and two objections in expressions one: add the name of the actor working to the knowledge stating the definition, and the other: sentences do not fall The debutant site, not the actor site.

The methodology that I went through in studying these objections was based on mentioning a brief introduction on the issue in which the objection is received, and then mention the Quranic verse, which included its interpretation of the objection, and then mention the objection of Ibn Abi al-Rabeea, which was mentioned in its interpretation, and the text of his objection in some places To the Secretariat in his transfer, and then all mention the objection of him, and then followed by a presentation of what the grammarians said in the matter in which the objection was received, and what is likely every statement mentioned, and

weakens or cancels it, and then a preponderant saying in this including the words of the grammar. Overcome the descriptive side on the standard side of Aggl Those weights.

key words:

Add, unplugged, interpret, eithe

الخلاصة:

إنَّ دراسة اعتراضات ابن أبي الربيع النحويَّة في تفسيره ذات أهمية كبيرة؛ لأنَّ ما عرضه في التفسير يعبر عن الفكر النحوي الذي ساد حقبة زمنيَّة تميزت بازدهار علوم اللغة في بلاد الأندلس, ولاسيَّما أنَّ صاحب التفسير اشتهر بعلم النحو فكان أستاذًا وإمامًا فيه تشهد بهذا مصنفاته التي تركها, وقد طرق في تفسيره أبوابًا مهمة في علم النحو.

وقد اخترت للدراسة من اعتراضاته اعتراضين في المبنيات أحدهما: (أل) الدَّاخلة على الوصف حرف لا اسم, والآخر: الضمير على شريطة التفسير يحفظ ولا يقاس عليه, واعتراضين في المعربات أحدهما: إضافة اسم الفاعل العامل إلى المعرفة تفيد التعريف, والآخر: لا تقع الجمل موقع المبتدأ, ولا موقع الفاعل.

وكان المنهج الذي سرت عليه في دراسة هذه الاعتراضات قائمًا على ذكر مقدمة موجزة عن المسألة التي يرد فيها الاعتراض, ثمَّ أذكر الآية القرآنيَّة التي اشتمل تفسيرها على الاعتراض, ثمَّ اذكر اعتراض ابن أبي الربيع الذي ورد في تفسيرها, وقد يطول نص اعتراضه في بعض المواضع طلبًا للأمانة في نقله, وبعد ذلك كله أذكر قول من اعترض عليه, ثم أُتبع ذلك بعرض ما قاله النحويون في المسألة التي ورد الاعتراض فيها, وما يرجِّح كلَّ قول يُذكَر, وما يضعِّفه أو يلغيه, ثم أُرجِّح قولًا مستشفعًا في ذلك بما أوردته من أقوال النحويين, مغلِّبًا الجانب الوصفي على الجانب المعياري في أغلب تلك الترجيحات.

الكلمات المفتاحية:

إضافة, موصول, تفسير, سواء.

١- (أل) الدَّاخلة على الوصف حرف لا اسم:

ذهب جمهور النَّحويين إلى أنَّ (أل) الداخلة على (اسم الفاعل, أو اسم المفعول) اسم موصول, شفيعهم في هذا أنَّ هذين الاسمين (اسم الفاعل, واسم المفعول) بمعنى الفعل الذي اشتقّا منه[١], وقال ابن مالك(ت: ٦٧٢ هـ) في صلتها[٢]:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَل

ومذهب الأخفش(ت: ٢١٥ هـ) [٣] والمازني(ت: ٢٤٩ هـ) في أحد رأييه[٤]وأبي علي الشلوبين(ت: ٦٤٥ هـ) [٥] هي حرف تعريف, وقد خالفوا بهذا رأي الجمهور, وتبعهم ابن أبي الربيع في تفسيره قوله تعالى: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ**﴾ [الفاتحة: ٧], إذ اعترض على من قال باسميَّة (أل) في (المغضوب) بقوله: ((والهاء والميم من (عليهم) تعود إلى الألف واللام فيمن جعلها اسمًا, ومن جعلها حرفًا, وهو الصحيح؛ لأنَّك لا تجد اسمًا لا ظاهرًا ولا مضمرًا, لا متصلًا ولا منفصلًا على حرف واحد ساكن, فيكون الضمير عائدًا على الذين؛ لأنَّ معنى المغضوب: الذين غضب عليهم, وكذلك قال أبو علي(ت: ٣٧٧ هـ) في (الإيضاح): إذا أخبرت عن نفسك من: (ضَرَبتُ زيدًا بالألف) واللام قلت: (الضَّارِب زيدًا أنا), ففي كلٍّ واحد من ضَرَبَ والضَّارِب ذكر يعود إلى الذي))[٦], وفي حال لم يُذكَر اسم يعود عليه الضمير في (المغضوب عليهم) أعدته على الموصول الذي يفهم من (المغضوب) كما في (الضالين) تعيده على (الذين) الذي يفهم من (الضالين), هذا قول ابن أبي الربيع[٧], وهو يرى أنَّ (أل) حرف واحد وهو اللام فقط, والهمزة زائدة معتد بها في الوضع كاعتدادهم بهمزة (استمع)[٨], فهو على مذهب سيبويه(ت: ١٨٠ هـ) فيها[٩], وهذا الحرف بمعنى الاسم الموصول, دخل لتعريف الوصف كما في (القائم)[١٠], وهي حرف تعريف على رأي الأخفش[١١] وعلى أحد رأيي المازني[١٢], وعلى رأي أبي علي الشلوبين [١٣], وفي هذا القول اعتراض على جمهور النحويين[١٤] الذين يعدّون (أل) اسمًا موصولًا وقد خطَّأهم فيه.

واعترض ابن أبي الربيع على الزمخشري(ت: ٥٣٨ هـ) أيضًا في قوله: ((رأيت بعض المتأخرين قد ذهب إلى أنَّ الألف واللام[في القائم] محذوفة من (الذي) لأنَّ (الذي) طالت بصلتها فاتسعوا فيها وحذفوها, وهذا كلُّه خارج عن طريق كلام العرب؛ لأنَّ الحذف لا يكون في الحروف؛ ولا في الأسماء الجارية مجرى الحروف, وإن جاء فهو من القلَّة))[١٥], وكان الزمخشري يقول في (أل) الداخلة على الوصف: ((لاستطالتهم إيَّاه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا: (اللَّذِ) بحذف الياء, ثم (اللَّذْ) بحذف الحركة، ثم حذفوه رأسًا واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبِس به وهو لام التعريف))[١٦], وعلى قول الزمخشري تكون (أل) ما بقي من (الذي) بعد التخفيف.

- **العرض والترجيح:**

قيل في (أل) الداخلة على الوصف (اسم الفاعل, واسم المفعول) ثلاثة آراء:

أولها: أنَّها اسم وقيل فيها على هذا الرأي:

أ- إنَّها بمعنى (الاسم الموصول): قال سيبويه: ((الذي ضَرَبَ بمنزلة الضَّارِب))[١٧], وفي حذف النون من (الحافظون) في قول قيس بن الخطيم [١٨]:

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ

قال أيضًا: ((لم يَحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذَينِ والّذينَ حيثُ طال الكلامُ وكان الاسمُ الأوّل مُنتهاه الاسمُ الآخِرُ))[١٩]؛ لذا ((إن حذفت النون ممَّا لا ألف ولا لام فيه لم يكن إلَّا الجر وكان النصب لحنًا))[٢٠], وقال المبرِّد(ت: ٢٨٥ هـ): ((ونظير (الذي): (ما, ومن, وأي, وأل) التي في معنى الذين))[٢١], وقال ابن السراج(ت: ٣١٦ هـ): ((والألف واللام إذا كانت بمنزلة (الذي) فصلتها كصلة (الذي) إلَّا أنَّكَ تنقل الفعلَ إلى اسم الفاعلِ في (الذي) فتقول في (الذي قامَ): القائمُ, وتقول في (الذي ضَربَ زيدًا): الضَّاربُ زيدًا, فتصيّر الألف واللام اسمًا يحتاج إلى صلة، وأنْ تكون في صلته ما يرجع إلى الألف واللام))[٢٢], فدليل اسميَّتها عود الضمير من الصلة إليها[٢٣]، وهو واجب الذكر في صلتها إلَّا عند الكسائي[٢٤]، وذلك لبيان اسميَّتها لتعرف عن بقية أنواع (أل), وبيان ما تعود إليه (أل)؛ لأنَّها تقع بمعنى: (الذي, والتي) وتثنيتهما وجمعهما, ويظهر الفرق بالعائد[٢٥], نحو: (رأيت القائِم أبوه، والقائِم أبوهما، والقائِم أبوها ...)؛ لذا يرى جمهور النحويين: ((أنَّه لا يجوز حذف الضمير الذي في صلة (أل) في نحو: الضَّارِبُها زيدٌ هندٌ))[٢٦], وشذَّ حذف ضمير النصب المتصل العائد من الوصف إلى (أل)، في قول الشاعر[٢٧]:

ما المستفِزُّ الهوى محمودُ عاقِبَةٍ ولو أُتيحَ لهُ صَفْوٌ بلا كَدَرِ

حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل (مستفز), وهو العائد على (أل) الموصولة ، إذ أصله (الذي هو مستفزه الهوى), وإنَّما صار لفظ الفعل للاسم لكراهة دخول (أل) على لفظ الفعل؛ لأنَّها في الأصل للتعريف أو للجنس, ونزولها منزلة (الذي) فرع؛ لذا لم يستسيغوا دخولها على لفظ الفعل[٢٨] فعمدوا إلى إصلاح اللفظ[٢٩] فجاؤوا بالاسم الذي يؤدي معناه [٣٠]، وقد ظهر لفظ الفعل في بعض الضرائر الشعرية كما في قول الفرزدق[٣١]:

ما أَنتَ بالحَكم التُرضَى حُكُومتُهُ ولا الأَصيلِ ولا ذي الرَّأيِ والجَدَلِ.

فقد وصلها بالفعل (ترضى), وفي قول الشاعر[٣٢]:

مِنَ القومِ الرسُولُ اللهِ منهم لهم دانَتْ رِقابُ بني مَعَدّ

وصلها بالجملة الاسميَّة (رسول الله منهم), وفي قول الراجز[٣٣]:

مَنْ لا يزال شاكرا على المعه فهو حَرٍ بعِيشَةٍ ذاتِ سَعَة

وصلها بالظرف (مع).

بيد أنَّ وصْلها بالفعل قد جوَّزه ابن مالك بقوله: ((عندي أنَّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة))[٣٤], والأخفش في قوله: ((هذا اليضرِبك، ورأيت اليضربك: يُرِيد: الذي يضربك))[٣٥], وآثاره باقية في اللغة نحو: (اليباع لا يردُّ), وقد رُجِّح شيوع هذا الاستعمال في العربية[٣٦].

ب- إنَّها ما بقي من (الذي) بعد التخفيف, نُسب هذا القول إلى الكوفيين[٣٧], وقال به الزمخشري[٣٨], وعدَّ أبو زيد الأنصاري(ت: ٢١٥ هـ) (اليُجَدَّع) من باب تخفيف (الذي) بحذف (الذال, والياء) لكثرة الاستعمال وليس من باب وصل (أل) بالمشتق في قول ذي الخرق الطهوي[٣٩]:

يقول الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا إلى رَبِهِ صَوْتُ الحَمارِ اليُجَدَّعُ

ج- إنَّها وصلة لوصف المعرفة بالنكرة, ذهب ابن يعيش(ت: ٦٤٣ هـ) إلى أنَّ (أل) جاؤوا بها لمَّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة فلم يمكنهم ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير نحو (جاء زيدٌ يكرمُ أهلَه) فتوصلوا إلى تعريف الجملة بـ(أل) وجعلوها بمعنى الذي, ولمَّا كانت (أل) على أصلها لا تدخل على الفعل, فحولوا الفعل إلى لفظ الاسم, نحو: (جاء زيدٌ المُكرِمُ أهلَه)[٤٠], وقد اعتلَّ ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) بهذه العلَّة عندما تحدث عن زيادة (أل) في (الذي) لتحسين اللفظ والتوصل إلى وصف المعرفة بالجملة[٤١], ونقلها عنه صاحب التفسير البسيط عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾ [الفاتحة: من الآية ٧] قال: ((صراط القوم الذين أنعمت عليهم، ولو أريد وصف القوم بـ(أنعمت عليهم) لم يسهل، لأنَّه يصلح وصفًا للنكرة))[٤٢], وعلى قول ابن يعش تكون (أل) اسمًا موصولًا وأداة للتعريف في الوقت نفسه, وتابعه المالقي (ت: ٧٠٢ هـ) بقوله: ((ويُتصوَّر في هذا القسم أن تكون

للحضور ... وأنْ تكون للعهد ... وأن تكون للجنس))[٤٣].

وما تقدم يدلُّ على أنَّ جمهور النحويين يقولون باسميَّة (أل) التي تتصل باسم الفاعل واسم المفعول.

وثانيها: أنَّها حرف تعريف, إذ نقل السيوطي (ت: ٩١١ هـ) رأي الأخفش عند حديثه عن عمل اسم الفاعل المحلى بـ(أل) قائلًا: ((قَالَ الأَخفَش: ولا يعمل بحال و(أل) فيه مُعرِّفة كـ(هي) في الرجل لا مَوصُولة والنصب بعده على التَّشبيه بالمفعول به))[٤٤], وقال المازني في أحد قوليه أيضًا: إنَّها حرف تعريف[٤٥], ونقل ابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ) رأي المازني قائلًا: ((مذهب جمهور النحويين أنَّها اسم, ..., وذهب المازني ومَنْ أخذَ بمذهبه أنَّها حرف، والضمير عنده عائد على موصوف محذوف؛ لأنَّ معنى قولك بالقائم أبوهما، بالرجلين القائم أبوهما))[٤٦], وقيل: إنَّ المازني يراها موصول حرفي[٤٧] كما سيرد.

ووافق الشلوبين الأخفش والمازني بقوله: ((ويلحق بالموصولات الاسميَّة الألف واللام, بمعنى: الذي, والتي, وليست في الحقيقة منها, ولو كانت منها لكان لها موضع من الإعراب, ولو كانت كذلك لبقي المخفوض والمنصوب والمرفوع في قولك: (جاءني القائم, ورأيت القائم, ومررت بالقائم) معربات بلا مُعرِب لها, وذلك لا يجوز, ..., فالذي ينبغي أن تكون: الألف واللام, في ذلك, حرف تعريف لما بعدها,.., ويعرب ما بعدها بالعامل الداخل عليها, إلَّا أنَّه حسَّن ولايتها للعامل كونها بمعنى (الذي), و(الذي) ليست بصفة محضة فحسنت ولايتها للعامل))[٤٨].

وعبَّر ابن مالك عن هذا المعنى بقوله: ((قال الشلوبين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك: (جاء القائمُ)، فلو كانت اسمًا لكانت فاعلًا واستحق قائم البناء؛ لأنَّه على هذا التقدير مهمل، لأنَّه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول))[٤٩].

وثالثها: أنَّها موصول حرفي, إذ يرى المازني أنَّ (أل) الداخلة على الوصف موصول حرفي, والداخلة على الاسم الجامد أو اسم الجنس حرف تعريف[٥٠].

وقد رُدَّ قول الزمخشري بأنَّ (أل) في (الذي) زائدة بخلاف الموصولة[٥١], وكذلك لو كانت بقية من (الذي) لجاز أن يقع الفعل الماضي في صلتها كما وقع في صلة (الذي), ودخولها على الفعل المشبَّه باسم الفاعل دليل على أنَّها الداخلة على اسم الفاعل لا مبقاة من (الذي), بيد أنَّ ابن عصفور يرى أنَّ (أل) الداخلة على الجملة الاسميَّة هي مبقاة من الذين؛ لأنَّها لم توصل باسم الفاعل أو ما يشبهه[٥٢].

وأمَّا قول المازني: إنَّها حرف تعريف, فقد رُدَّ بأنَّ الموصوف لا يحذف وتقوم الصفة مقامه إلَّا إذا تخصصت, نحو: (مررتُ بمهندس), أي: برجل مهندس؛ لأنَّ الهندسة مختصة بالعاقل, أو سُبقت بما يدلُّ على الموصوف, نحو: (ألا ماء ولو باردًا), أي: (لو ماءً باردًا) [٥٣], وقد ارتكب في تقديره (الضَّارِب غلامَهُ زيدٌ) على (الرجلُ الضَّارِب غلامَهُ زيدٌ) محذورين: **الأوَّل:** إعمال الوصف من دون اعتماد, و**الآخر:** رجوع الضمير على موصوف مقدر, ولا يجوز اعتماده على الموصوف المقدَّر كما في قوله تعالى: ﴿**فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ**﴾ [فاطر: من الآية ٣٢]؛ لأنَّ الموصوف بعد (منهم, وفيهم) كالظاهر لقوة الدلالة عليه, والجار والمجرور تكفيه رائحة الفعل, ولا يُحمَل على قول النحويين: (يا ضارِبًا غلامَه، ويا حسنًا وجهُه) بالإعمال ورجوع الضمير إلى مُقدَّر؛ فقولهم غير مستند إلى من يوثق بكلامه, ولا يقال في السعة: (جاءني الحسن وجهه) على رجوع الضمير إلى الموصوف المقدَّر, ولو جاز اعتماده على موصوف مُقدَّر لم يجز إعماله في المضي كما لم يعمل المجرَّد, وكان الأولى ترك العمل؛ لأنَّه دخله ما هو من صفات الأسماء, فضلًا عن أنَّ (أل) لو كانت للتعريف لم تحذف النون قياسًا في مثل: (الحافظو عورةِ العشيرة)؛ لأنَّ الإضافة لا تجتمع مع التعريف بـ(أل)[٥٤], وأمَّا قولهم: إنَّها لو كانت اسمًا لكان ما بعدها مُعرَب بلا مُعرِب, أو لم يجز أن يعمل فيها عامل الصلة فقد رُدَّ بقول الرضي (ت: ٦٨٦ هـ): ((وكان حق الإعراب أن يكون على الموصول كما نذكره, فلمَّا كانت اللام الاسميَّة في صورة اللام الحرفيَّة نُقِل إعرابها إلى صلتها عارية, كما في (إلَّا) الكائنة بمعنى: (غير)))[٥٥]

وأمَّا كونها موصول حرفي – على قول المازني – فباطل أيضًا, لعود الضمير عليها, وقد ردَّ هذا القول بتقدير موصوف محذوف, وقد بَانَ بطلان ذلك كما تقدَّم في قول الرضي السابق, فضلًا عن ذلك لا يمكن أن تؤول هي وما دخلت عليه بالمصدر[٥٦].

وقد رُدَّ قول الشلوبين السابق أيضًا بأنَّ ظهور عمل عامل الموصول آخِر الصلة؛ لأنَّ علاقة الصلة بالموصول تشبه علاقة أجزاء المركب مع بعضها, وما منع ظهور أثر العامل في الصلة كونها جملة والجملة لا تتأثر بالعوامل, ولمَّا كانت الصلة ليست بجملة, ظهرت عليها علامات الإعراب لزوال المانع[٥٧], وعبارة الشلوبين فيها شيء من التناقض, إذ هي حرف تعريف, ويدخل عليها الفعل, وتكون بمعنى الذي.

وفضلًا عن إجماع النحويين على: ((أنَّ إعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلًا، جائز مرضي عند جميع النحويين))[٥٨], وهذا دليل على اسميَّة (أل)؛ لأنَّ عمل (الضارب) بشكل مطلق لكونه وقع صلة, والموصول لا يوصل إلَّا بالجملة أو شبهها, فدلَّ على أنَّه بمعنى (ضَرَبَ, أو يَضرِبُ), ولو كانت حرفًا لما جاز عمل (ضارب)؛ لأنَّه لا يكون عندها بمعنى الفعل, ويكون إلى الاسم أقرب, وكذلك لو كانت حرفًا لما قال جمهور النحويين بعود الضمير من الصلة إليها[٥٩], ودليل آخر على اسميّتها هو أنَّ الوصف الذي تتصل به يجوز عطف الفعل عليه كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ**﴾ [الحديد: ١٨], فقد عطف الفعل (أقرض) على اسم الفاعل (المصدقين), لأنَّ الفعل يُعطَف على الفعل أو على ما يشبهه, و(المصدقين) يشبه الفعل لأنَّه بمعنى: (الذين تصدقوا) فكانت (أل) بمعنى الاسم الموصول[٦٠], وقوله تعالى: ﴿**فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا (٣) فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا**﴾ [العاديات: ٣، ٤], فقد عطف الجملة الفعلية (أثرن به نقعًا) على الوصف (المغيرات) كما في الآية السابقة[٦١], وكذلك يمتنع تقديم معمول اسم الفاعل أو اسم المفعول الذي اتصلت به عليها في نحو: (زيدٌ عمرًا الضارب)[٦٢], ودخولها على الفعل يدلُّ على أنَّها غير المعرِّفة[٦٣].

وممَّا تقدَّم يتبيَّن أنَّ اعتراض ابن أبي الربيع فيه نظر, لأنَّ كون (أل) من حرف واحد ليس بدليل مقنع على حرفيَّتها, ثم أنَّ الأحرف تكون أحاديَّة وثنائيَّة وثلاثيَّة, ..., وأمَّا الأسماء فقد تكون من حرف واحد, نحو: (واو الجماعة, وألف الاثنين, ...) , وهناك من يرى أنَّ (أل) مُكوَّنة من حرفين ((زعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفٌ واحد كـ(قد)))[٦٤], واستدلاله بقول أبي علي: ((إن أخبرت عن اسمك بالألف واللام قلت: الضارب زيدًا أنا، وبالذي: الذي ضرب زيدًا أنا ففي كل واحد من ضَرَب، والضَّارِب ذكر مرفوع يعود إلى الذي))[٦٥], يعضِّد اسميَّة (أل) من وجهين, **أحدهما:** أنَّه جعلها مخبرًا عنه كما أخبر عن (الذي), **والآخر:** أعاد إليها الضمير من الصلة, ولم يكن الضمير عائدًا إلى محذوف؛ لأنَّ في قولك: (الذي ضَرَبَ زيدًا أنا) لا تعيد الضمير إلى محذوف, فضلًا عن أنَّه جمعهما تحت حكم واحد في قوله: (كل واحد من ضرب، والضارب ذكر مرفوع يعود إلى الذي), فإذا امتنع عود الضمير في (ضرب) إلى محذوف امتنع كذلك في (ضارب), بناء على كلامه المتقدِّم: في (ضرب, وضارب) ضمير يعود على (الذي) أو على الاسم الموصول (أل) الذي هو بمعنى: (الذي), وقد صرَّح أبو علي باسميَّة (أل) في قوله: ((الأسماء الموصولة نحو قولهم: الذي والتي والألف واللام في نحو: القائم، والضَّارِب، والمُعطِي))[٦٦].

ما تقدَّم يكشف عن رجحان رأي الجمهور في اسميَّة (أل) الداخلة على اسم الفاعل أو اسم المفعول.

وأمَّا اعتراضه على قول الزمخشري: إنَّ (أل) هي ما بقي من (الذي) بعد التخفيف فرجحانه بيَّن كما تقدَّم ذكره, والتخفيف الذي قال به الزمخشري ليس له وجه, وفيه إجحاف في التخفيف؛ لأنَّ الاسم قد ذهب بتمامه للحذف بعد الحذف[٦٧], وقد نأى عن البساطة في الأسماء.

٢- الضمير على شريطة التفسير يحفظ ولا يقاس عليه:

من المعارف في العربية الضمير, وقيل: هو أعرف المعارف لأنَّه لا يوصف ولا يوصف به[٦٨], وبعض النحويين ميَّز- من حيث درجة تعريفه - بين ثلاثة مستويات, فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب, وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب[٦٩], والأصل في استعمال ضمير الغائب أن يعود إلى متقدِّم عليه لفظًا ورتبةً أو رتبةً من غير اللفظ, وهذا المتقدِّم تستند إليه علَّة التعريف في الضمير, إذ لا يجوز تقدُّم الضمير على ما يعود إليه لفظًا ورتبةً؛ لذا اعترض ابن أبي الربيع على من قاس على تقدُّمه لفظًا ورتبةً عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة: ٢٩], إذ قال: ((ورأيت بعض المتأخرين يذهب في (سبع سموات) إلى أنَّه بمنزلة: رُبَّهُ رجلًا، أضمر على شريطة التفسير, وهذا قول لا يُعَوَّل عليه؛ لأنَّ الضمير على شريطة التفسير يُحفَظ ولا يُقاس عليه، ولا يقال منه إلَّا ما قالت العرب؛ لأنَّه خارج على القياس؛ الأصل في ضمير الغائب أن يأتي بعد الظاهر لفظًا أو مرتبةً، وأمَّا إتيانُه قبل الظاهر المفسِّر له لفظًا ومَرتبةً فلم يَقَع إلَّا في أربعة أبواب، وبيانُها في كتب العربيَّة، وليس هذا منها))[٧٠], وقد ذكر وجهين في إعراب (سبع), **أحدهما:** أنَّها بدل من (هنَّ), و**الآخر:** أنَّها حال لـ(هنَّ), وهو نظير قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً**﴾ [الأنعام: من الآية ٩٦], أي: مقدِّرًا أن يكون سكنًا, وقول العرب (مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا), أي: مقدِّرًا به الصيد غدًا, وقد استحسن البدل[٧١], وجاء هذا الاعتراض على قول الزمخشري: ((والضمير في (فَسوَّاهُنَّ) ضمير مبهم, و(سَبعَ سَماواتٍ) تفسيرُهُ، كقولهم: ربَّهُ رجلًا, وقيل: الضمير راجع إلى السماء, والسماء في معنى الجنس, وقيل: جمع سماءة، والوجه العربي هو الأوّل))[٧٢].

- **العرض والترجيح:**

تقدَّم أنَّ الضمير في أصل استعماله يعود إلى متقدِّم عليه لفظًا ورتبةً, نحو: (ضربَ زيدٌ غلامَهُ), أو على متقدِّم رتبةً لا لفظًا, نحو: (ضربَ غلامَه زيدٌ), وقد يكون ما يعود عليه مُضمَّنًا في كلام سابق يقتضيه أو يستلزمه, نحو قوله تعالى:

﴿**وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ**﴾[النساء: من الآية ١١], وقوله تعالى: ﴿**اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾ [المائدة: من الآية ٨], وقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ**﴾[الزمر: من الآية ٧], فما عاد إليه الضمير في الآية الثالثة هو المصدر (الشكر), ولم يتقدَّم ذكره ولكن تقدَّم ما يقتضيه وهو الفعل[٧٣], وكذلك عاد الضمير في الآية الثانية على مصدر الفعل المتقدِّم وهو (العدل)[٧٤], وعاد الضمير (الهاء) في الآية الأولى على (الميِّت) الذي يستلزمه المعنى لقرينة ذكر الإرث[٧٥], وأمَّا عود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبةً فغير جائز في القياس عند بعض النحويين, في نحو: (ضربَ غلامُهُ زيدًا)[٧٦], وممتنع عند الجمهور في نحو: (ضربَ غلامُها جارَ هند)[٧٧], والعلَّة في ذلك أنَّ ضمير الغائب يُفسَّر بما يعود إليه, حتى قال بعض النحويين: ((إنّ كناية النكرة نكرةٌ))[٧٨], ولمَّا كان تقدُّم الضمير على ما يعود إليه لفظًا ورتبةً مخالفًا لأصل استعماله, وللمطَّرد في كلام العرب, عدَّ النحويون المواطن التي ورد فيها على هذه الحالة خارجة عن القياس, لذلك هي تحفظ ولا يقاس عليها, وهي عندهم سبعة مواطن, ولكنَّ ابن أبي الربيع عدَّها أربعة[٧٩] مواطن, وتلك المواطن السبعة[٨٠] هي:

أولها: ضمير الشأن, نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ [الأنبياء: من الآية ٩٧].

وثانيها: الضمير المرفوع بـ(نعم وبئس) وما جرى مجراهما, كما في قوله تعالى: ﴿**سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا**﴾ [الأعراف: من الآية ١٧٧], وقوله تعالى: ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ**﴾ [الكهف: من الآية ٥], و(نعم رجلًا زيدٌ).

و**ثالثها:** مجرور (رُبَّ) في: (رُبَّه رجلًا).

و**رابعها:** عند تنازع الأفعال ومطلوب الأوَّل عمدة, نحو: (ضربني وضربتُ زيدًا)[٨١], و(ضربوني وضربت قومَك)[٨٢], لذا اعترض ابن أبي الربيع على الزمخشري في إعرابه (سبع) تمييزًا للضمير في (سوَّاهن), لأنَّ الضمير عاد على متأخر لفظًا ورتبةً, ولم يكن من المواطن الأربعة التي سمعت عن العرب وهي تحفظ ولا يقاس عليها غيرها.

وخامسها: الضمير الذي يكون خبره مُفسِّرًا له, نحو: (هي النفس تحمل ما حملت)

وسادسها: الضمير الذي أُبدِل منه مُفسِّره, نحو: (ضَرَبتُهُ زيدًا), و(اللَّهُمَّ صل عَلَيْهِ الرؤوف الرَّحِيم).

وقد فسَّر أبو حيان (ت: ٧٤٥ هـ) قول الزمخشري بحسب تشبيهه (سواهن سبع سماوات) بـ(رُبَّهُ رجلًا), أن تكون الآية من باب البدل المُفسِّر للمبدل منه[٨٣], ولعلَّ تفسير أبي حيَّان فيه بُعد؛ لأنَّ الزمخشري صرَّح بتفسير الضمير بالتمييز في هذه الآية ونظيرتها: ﴿**فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ**﴾ [فصلت: من الآية ١٢] [٨٤].

وسابعها: أن يتصل الضمير بفاعل مُقدَّم ومُفسرِّه مفعول مُؤخَّر, نحو: (ضرب غُلامُه زيدًا)[٨٥],

وقيل في إعراب (سبع) في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[البقرة: ٢٩]:

أ- إنَّها (بدل) من (هنَّ), العائد إلى (السماء) السابقة له[٨٦], وهذا الرأي قال به الزمخشري, ولكنَّه رجَّح التمييز عليه[٨٧], واستحسنه ابن أبي الربيع, أي: البدل[٨٨].

ب- إنَّها (تمييز) للضمير (هُنَّ), بمنزلة (ربَّه رجلًا), فلمَّا أضمر قبل الذكر صار الضمير بمنزلة النكرة, فاحتاج إلى ما يفسِّره, فجاء بـ(سبع) تمييزًا له, وعلى هذا القول لا يعود الضمير (هُنَّ) إلى (السماء) المتقدِّمة عليه, وهذا قول الزمخشريِّ وينسبه إلى العرب[٨٩].

ج- إنَّها (حال) من الضمير (هو) في (سوَّى) على تقدير(سوَّاهن مقدِّرًا أن تكون سبع سماوات)[٩٠], بمنزلة قول العرب: ((مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا))[٩١]

, أي: مُقدِّرًا به الصيد غدًا))[٩٢], ويعود (هُنَّ) على (السماء) السابقة له[٩٣].

د- إنَّها (مفعول به) للفعل (سوَّى) على تَقدِير (فسوَّى مِنْهُنَّ سبع سماوات) فحرف الجر محذوف من (منهنَّ) كما قال تعالى: ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا**﴾ [الأعراف: من الآية ١٥٥],أَي: من قومه ثمَّ حذف الحرف فانتصب ما بعده, ويعود (هُنَّ) إلى (السماء) المتقدمة عليه[٩٤].

هـ- إنَّها (مفعول به) ثانٍ لـ(سوَّى) لأنَّه بمعنى (صيَّر), ويعود (هُنَّ) إلى (السماء)

التي ذكرت قبله[٩٥].

ويُضعِّف كونها (مفعولًا به) ثانيًا؛ أنَّ (سوَّى) بمعنى (صيَّر) ((غير معروف في اللغة))[٩٦], وأمَّا كونها (مفعولًا به) على تقدير حذف حرف الجر كما في قوله تعالى: ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا**﴾ [الأعراف: من الآية ١٥٥], فغير جيّد من جهة اللفظ, لأنَّ ((سوى ليس من باب اختار، فيجوز حذف حرف الجر منه في فصيح الكلام ، وأما من حيث المعنى فلأنه يدل على أن السموات كثيرة، فسوى منهن سبعًا))[٩٧], فضلًا عن أنَّ حذف الخافض في (سوَّى منهنَّ سبع سماوات) غير حذف الخافض في (اختار موسى من قومه), إذ عند حذف الخافض لا يتسلط العامل على (سبع) بل على (هنَّ), ورَجَّح أبو حيان البدل على الحال لأنَّ (سبع) ليس بمشتق[٩٨], ولكنَّ الحال قد يأتي جامدًا فيؤول بمشتق, أي: معدودات, فلم يبق إلَّا وجهان: البدل والتمييز, ولعلَّ ما يرجح التمييز على البدل هو أنَّ الذكر بعد الإضمار في الأصل يأتي للتفسير, فعند ذكرهم ما يقع بعد الضمير السابق الذكر يقولون خبر مُفسِّر وبدل مُفسِّر وجملة مُفسِّرة, ويصرِّحون في ما وقع بعد مرفوع نعم ومجرور (ربَّ) بأنَّه تمييز وتفسير للإبهام في الضمير, وعليه يكون القول على الأصل أولى من القول على غيره, فأصل ما جاء بعد هذه الضمائر هو التمييز, وغيره فرع, فضلًا عن أنَّ التمييز في هذا الموطن يؤدي غرضًا بلاغيًّا وهو المبالغة والتعظيم والتفخيم والتشويق, إذ قيل: ((جوّز كون سبع تمييزًا مُفسِّرًا للضمير, وقولنا وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل إيضاحه أنَّهم إنَّما خالفوا في المسائل الست وضع الضمير بتأخير مُفسِّره؛ لأنَّهم قصدوا التفخيم بذكر الشيء أولًا مبهمًا, ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس إلى التفسير فيكون أوقع فيها, والذكر مرتين بالإجمال والتفصيل فيكون آكد))[٩٩], ومعنى (رُبَّه رجلًا) ((أنَّه قليل غريب في الرجال، فكأنَّهم قالوا: ما أقلَّه في الرجال!، وما أشدَّهُ فيهم!))[١٠٠], فمثله قليل نادر ومتعجَّبٌ من رجولته, غير أنَّ التعجُّب في الآية أبلغ, لأنَّه ليس قليلًا بل نكرة غير معروف, مُبتدَع على غير مثال, فهو أولى بالتعجب منه.

ولعل معترضًا يقول: إنَّ ابن ابي الربيع اعترض على ما جاء في الآية المباركة لم يكن من المواطن السبعة التي يتقدَّم فيها الضمير على مفسره لفظًا ورتبةً, وجواب هذا أنَّ هذه المواطن السبعة ليست سواء, فمنها ما يحفظ لفظه أي: يُقتصَر على اللفظ الذي سُمِع عن العرب, نحو: (ربَّه رجلًا) ومنها ما يحفظ تركيبه أي: يجوز تغيير اللفظ, والتركيب واحد, نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص: ١], ولربَّما الآية الكريمة ﴿**فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ**﴾[البقرة: من الآية ٢٩] ممَّا يحفظ تركيبه بمنزلة (ضربتُه زيدًا)[١٠١], غير أنَّ مُفسِّر الضمير فيه معرفة فرُجِّح البدل, وفي الآية مفسِّر الضمير نكرة فرُجِّح التمييز, وإنْ كان بمنزلة (ربَّه رجلًا, أو نعم رجلًا) كما قال الزمخشري, يكون اعتراض ابن أبي الربيع صحيحًا, إن قصد الزمخشري اللفظ عينه, وأمَّا إن كان يعني من ((كقولهم: ربَّهُ رجلًا)) من باب تفسير الضمير فيرجح قول الزمخشري للغرض البلاغي المُتقدِّم, وما ذهب إليه الزمخشري يحسب له في الخروج عن المواطن السبعة التي أقرُّوها, وله وجه حسن من جانب المعنى, فوجدنا الرازي (ت: ٦٠٦ هـ)[١٠٢],والبيضاوي (ت: ٦٨٥ هـ)[١٠٣], وأبا السعود (ت: ٩٨٢ هـ)[١٠٤], والشوكاني (ت: هـ) [١٠٥] يتابعون الزمخشري في ما ذهب إليه.

٣- إضافة اسم الفاعل العامل إلى المعرفة تفيد التعريف:

اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال يعمل عمل فعله الذي أُخِذ منه, نحو: (هذا ضَارِبٌ زيدًا الساعةَ أو غدًا), ولو أضفته على هذه الحال فقلت: (هذا ضاربُ زيدٍ الساعةَ أو غدًا), لم تكن الإضافة محضة للتعريف, بل غير محضة,

غرضها التخفيف[١٠٦]؛ فهي على نيَّة الانفصال[١٠٧], ووجدنا ابن أبي الربيع عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ [الفاتحة: ٤] قد اعترض على من قال بعدم إفادة هذه الإضافة التعريف بقوله: إنَّ اسم الفاعل ((إذا كان بمعنى الحال والاستقبال وأُضيف إلى المعرفة كان على وجهين: على التعريف, وعلى التخفيف, وتكون هنا الإضافة على معنى التعريف؛ لأنَّه جارٍ على المعرفة, وجاء بعض المتأخرين وقال: إنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال فلا تكون إضافته إلَّا غير معرِّفة, وتكون غير محضة, وإنَّما تكون للتخفيف, وهذا القول فاسد))[١٠٨], وقد أشار إلى هذا القول أيضًا عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**﴾ [البقرة: ٤٦] [١٠٩], وقد ذكرت محققة التفسير أنَّ ابن أبي الربيع قد تبع مذهب سيبويه في قوله: ((وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفاتِ المضافةَ إلى المعرفة، التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكون معرفةً، وذلك معروفٌ في كلام العرب))[١١٠], وذكرت أيضًا أنَّ المقصود بالمتأخرين الذين اعترض عليهم, نحو: (الزجاجي (ت: ٣٤٠ هـ), والصَّيْمَري (ت: ق ٤ هـ), والزمخشري), فالزجاجي في قوله: ((وممَّا جاء بلفظ المعرفة وهو نكرة, ..., اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال, ..., والدليل على تنكيرها وقوعها نعوتًا للنكرات, ... قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿**هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا**﴾ [الأحقاف: من الآية ٢٤]))[١١١], فدلَّ ذلك على أنَّ الإضافة ليست للتعريف, والصيمري في قوله: ((وإنَّما وجب أن يكون اسم الفاعل [المضاف] – إذا أُريد به الحال والاستقبال – نكرة؛ لأنَّه يجري مجرى الفعل, والفعل لا يكون إلَّا نكرةً))[١١٢], والزمخشري في قوله عن هذه الإضافة: ((إنَّما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الانفصال، كقولك : مالك الساعةَ ، أو غدًا))[١١٣].

- **العرض والترجيح:**

ذهب أكثر النحويين إلى أنَّ اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال تكون إضافته غير محضة غرضها التخفيف[١١٤], نحو ما جاء في قول سيبويه: ((هذا باب من اسم الفاعل الذى جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفعَلُ) كان نكرةً منوّنًا وذلك قولك: (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا), فمعناه وعملُه مثلُ: (هذا يَضْرِبُ زيدًا غدًا), فإذا حدَّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك, ..., واعلم أنَّ العرب يَستخفّون فيحذفون التنوينَ والنون، ولا يتغير من المعنى شيء، ولا يَجعلُه معرفةً, فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾[آل عمران: من الآية ١٨٥], و: ﴿**إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ**﴾ [القمر: من الآية ٢٧], و: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ**﴾ [السجدة: من الآية ١٢], و: ﴿**غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ**﴾ [المائدة: من الآية ١], فالمعنى معنى ﴿**وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ**﴾[المائدة: من الآية ٢], ويزيد هذا عندك بيانًا قولُه تعالى جَدُّه: ﴿**هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ**﴾ [المائدة: من الآية ٩٥], و: ﴿**عَارِضٌ مُمْطِرُنَا**﴾ [الأحقاف: من الآية ٢٤], فلو لم يكن هذا في معنى النَّكرة والتنوين لم توصَفْ به النّكرةُ))[١١٥], وما ينبئك أيضًا أنَّ الإضافة لفظيَّة في اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال نصب المعطوف على المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ**﴾ [العنكبوت: من الآية٣٣], فنصب (أهلك) بفعل محذوف تقديره: (ننجي)؛ لأنَّ معنى (منجوك): (نحن ننجيك)[١١٦] ومنه قول الشاعر[١١٧]:

هل أنتَ باعِثُ دينارٍ لحاجَتِنا أو عبدَ ربِّ أخا عمرو بنِ مِخْراقِ

فأضاف (باعِث) وهو مستقبل لم يقع؛ لأنَّه استفهام, ونصب (عبد) على المعنى؛ لأنَّ التنوين منويٌ في (باعث)[١١٨], ويأتي مضافًا إلى المعرفة بعد (رُبَّ) في قول جرير[١١٩]:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ لاَقَى مُباعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمانا

و((رُبَّ لَا تقع إِلَّا على نكرَة وَإِنَّمَا حذف التَّنْوِين اسْتِخْفَافًا وَهُوَ يُرِيد رب غابط لنا وَمثله))[١٢٠], وفي اسم الفاعل المحلى بـ(أل) المثنى والمجموع يجيزون نصب معموله وجره مع حذف النون[١٢١], ومنه قول قيس بن الخطيم [١٢٢]:

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ

فجاز في (عورة) النصب لأنَّ حذف النون هنا للتخفيف كما في (الذين), لا للإضافة ولا لمعاقبة (أل) للنون[١٢٣], وجاز جر(عورة) على الإضافة[١٢٤]؛ لأنَّ الإضافة تثبت مع (أل) كما تثبت النون مع (أل)[١٢٥], وقد ينصبون باسم الفاعل على توهُّم التنوين, وقد ينصبون على نيَّة التنوين وقد يحذفون التنوين لالتقاء الساكنين كما في قول أبي الأسود الدؤلي[١٢٦]:

فألفيتُه غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلَّا قليلًا

فمن نصب لفظ الجلالة (الله), فعلى توهُّم التنوين[١٢٧] أو على نيَّة التنوين مع الجحد, أو يحذف التنوين لالتقاء الساكنين, ويعمل اسم الفاعل على المعنى, ومن خفض لفظ الجلالة فقد أضاف اسم الفاعل له[١٢٨], وقد يستخفون من التنوين إذا فُصِل بين اسم الفاعل وما يمكن أن يضاف إليه بفاصل, نحو قول الشاعر[١٢٩]:

مُؤَخِّرُ عن أنيابِه جلدُ رأسِهِ فَهُنَّ كأشباهِ الزِّجَاج خروج

أراد (مُؤخِّرٌ) ولمَّا أمن بالفاصل من الإضافة حذف التنوين للاستخفاف[١٣٠], وزعم الكسائي (ت: ١٨٩ هـ) أنَّهم ((يتوهَّمُونَ إذ حالوا بينهما أنَّهم نوَّنوا))[١٣١], أي: بين الوصف (اسم الفاعل أو اسم المفعول) ومعموله, وكان عمارة[١٣٢] يقرأ قوله تعالى: ﴿**وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ**﴾ [يس: من الآية ٤٠], بنصب (النهار), بنصب (النهار)[١٣٣], فقال له المبرِّد: ما أردت؟ فقال: أردت (سابقٌ النهارَ), فقال المبرِّد: فهلَّا قلته فقال: لو قلته لكان أوزن أي: أقوى, يدلك ذلك على أنَّهم يحذفون التنوين, ويتركون ما هو أقوى في نفوسهم ويتكلمون بالأضعف لاستخفافهم الأضعف, وإلَّا لكان الأقوى أحق أن يتكلموا به[١٣٤].

وقول سيبويه الذي بدأت به العرض قد خرج عنه ابن أبي الربيع في اعتراضه المتقدِّم, وقد قال أبو حيان في اعتراض ابن أبي الربيع: ((هذا الوجه غريب النقل، لا يعرفه إلَّا من له اطِّلاع على كتاب سيبويه وتنقيب عن لطائفه, قال سيبويه، رحمه الله تعالى: وزعم يونس والخليل أن الصفات المضافة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، وذلك معروف في كلام العرب))[١٣٥], وهذا اجتزاء لقول سيبويه ما يجعل سيبويه يعارض قوله السابق, والحقيقة أنَّ سيبويه قد أردف ما نقله أبو حيان بقوله: ((يدلّك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول: مررتُ بعبد الله ضاربِك، فجعلتَ ضاربك بمنزلة صاحبك))[١٣٦], فما قصده سيبويه أنَّ اسم الفاعل المضاف إلى المعرفة يكون صفة للنكرة – في حال دلالته على الحال أو الاستقبال – ويجوز وقوعه صفة للمعرفة؛ إذ مثَّل للمعرفة بـ(عبد الله) – في حال عدم دلالته على الحال أو الاستقبال – يدلك على ذلك قوله: ((ضاربك بمنزلة صاحبك))[١٣٧], أي: أنَّ ما كانت الإضافة فيه للتعريف فهو اسم لا وصف ولا دلالة فيه على الحال أو الاستقبال, وهو بمنزلة قولك: (مررت بعبد الله صاحبك), وبتعبير آخر: إنَّ سيبويه قصد أنَّ الوصف إذا انتقل إلى الاسميَّة تعرَّف بالإضافة, وهذا القول قد عبَّر عنه الزمخشري بقوله: ((اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى المضي، وإضافته إذا أضيف حقيقية مُعرِّفة، كغلام زيد ، إلا إذا نويت حكاية الحال الماضية))[١٣٨].

ويظهر ممَّا تقدَّم أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وأُضيف – عند أكثر النحويين – لم تكن إضافته للتعريف, بل للتخفيف فهي غير محضة, أي: على نيَّة الانفصال والتنوين المُقدَّر في الحكم هو كالموجود في اللفظ[١٣٩], وما منع كون الإضافة للتعريف هو أنَّها تسلب اسم الفاعل دلالته على الحدوث في الحال أو الاستقبال, أي تنفي مشابهته للفعل المضارع, فضلًا عن أنَّ التعريف من صفات الأسماء, والتنكير من صفات الأفعال لذا كانت إضافة التعريف تصرف اسم الفاعل عن معنى الفعل المضارع, ويكون حينئذٍ للاسم أقرب.

وبناءً على ما تقدَّم يكون ابن أبي الربيع قد وقع في تناقض كبير عندما ذكر أنَّ اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال تكون الإضافة فيه للتعريف, فقد جمع بين متناقضين, التعريف والدلالة على معنى الفعل, وقد يكون ما دعاه إلى ذلك حاجته إلى مسوِّغٍ يجيز وقوع (مالك) نعتًا للفظ الجلالة (الله), لأنَّ قوله بالإضافة غير المحضة تجعل من (مالك) نكرة لا يصحُّ وقوعها نعتًا للمعرفة (الله)[١٤٠].

وحقيقة الأمر أنَّ ابن أبي الربيع غير مضطر إلى ذلك, لأنَّ (مالك) يجوز أن تكون الإضافة فيه للتعريف, فهو دال على المضي, وجيء بالظرف (يوم الدين) على جهة الاتساع في الظرف, أي: إنَّ ملك يوم الدين بمنزلة الواقع, وهذا كثير في كتاب الله تعالى للأمور التي لا محالة من تحققها, وما يزيد هذا الرأي رجحانًا هو مجيء قراءة (مَلَكَ يوم الدين)[١٤١], وهي كقوله تعالى: ﴿**وَنُفِخَ فِي الصُّورِ**﴾ [يس: من الآية ٥١], وقد يكون (مالك) دالًّا على استمرار الزمن, ممَّا يجعل الإضافة محضة, كما ذهب إليه الزمخشري[١٤٢].

ويظهر أيضًا أنَّ ابن أبي الربيع كان واهمًا عندما قال: ((وجاء بعض المتأخرين وقال: إنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال فلا تكون إضافته إلَّا غير مُعرِّفة))[١٤٣]؛ لأنَّ من قال بهذا القول كما تقدَّم ذكره, ليس من المتأخرين فقط بل كان عليه المتقدِّمون والمتأخِّرون.

ويرى الباحث أنَّ إضافة اسم الفاعل الدال على الزمن الماضي غير محضة أيضًا, وهذا قول للكوفيين – وهو في غاية السداد – تجده في أمرين:

أحدهما: أجاز الكسائي عمل اسم الفاعل الدال على الماضي نحو: (هذا ضاربٌ زيدًا أمس), وهي عنده نظير قولهم: (هذا ضاربٌ زيدًا الآن أو غدًا)[١٤٤] فقال بإعمال اسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾ [الكهف: من الآية ١٨], وهو ماضٍ[١٤٥], ويرجِّح ما ذهب إليه الكسائي قوله تعالى: ﴿**وَلا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدتُّمْ**﴾ [الكافرون: ٤], إذ ذهب جمع من المفسرين وغيرهم إلى أنَّ (عابد) تدلُّ على الماضي فضلًا عن الحال[١٤٦], وقال الجمهور: إنَّ إضافة اسم الفاعل غير محضة في نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ الآن أو غدًا), فجاز لنا على رأي الكسائي أن نقول: إنَّ إضافة اسم الفاعل غير محضة أيضًا في نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس), لأنَّ حقيقة الأمر أنَّ العلاقة بين (ضارب, وزيد) ليست علاقة مضاف ومضاف إليه, بل هي علاقة عامل بمعموله في كلا القولين, غير أنَّ (ضَارِب) بمعنى (يَضرِب) في قولهم: (هذا ضَارِبُ زيدٍ الآن أو غدًا), وبمعنى (ضَرَبَ) في نحو: (هذا ضَارِبُ زيدٍ أمس), وهذا ما ذهب إليه الفرَّاء في قوله: ((أكثر ما تختار العرب التنوين والنصب فِي المستقبل, فإذا كَانَ معناهُ ماضيًا لم يكادوا يقولون إلَّا بالإضافة, فأمّا المستقبل فقولك: أنا صائمٌ يومَ الخميسِ إذا كان خميسًا مستقبلًا, فإن أخبرت عَن صوم يوم خميس ماضٍ قلت: أنا صائمُ يومِ الخميس فهذا وجه العمل))[١٤٧]

والآخر: لو أنعمنا النظر في (هذا ضَارِبُ زيدٍ أمس) لوجدنا أنَّ تعريف (ضَارِب) لا فائدة منه ولا نحتاج إليه, لأنَّ (ضَارِب) في المعنى معرفة, وهو (هذا) نفسه, لذا كانت الحاجة إلى الإخبار لا إلى التعريف, لذا كان (ضارب) بمعنى (ضَرَبَ) أجود, لأنَّك تريد أن تقول: (هذا ضَرَبَ زيدًا أمس), لذا اطلق الكوفيون على اسم الفاعل تسمية الفعل الدائم[١٤٨] لقربه من الفعل وقيامه مقامه في الإخبار, وكل ما تقدَّم يرجح قول أغلب النحويين: إنَّ الإضافة في اسم الفاعل واسم المفعول غير محضة.

٤- لا تقع الجمل موقع المبتدأ, ولا موقع الفاعل:

هذا الاعتراض قائم على أساسين:

أحدهما: الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة أو يوجد مسوِّغ يقرِّبه من المعرفة كالخصوص أو العموم وغيرها؛ لتحصل الفائدة من الكلام, ((فأصلُ الابتداء للمعرفةِ))[١٤٩], وأمَّا الابتداء بالنكرة فخلاف هذا الأصل؛ ((لأنَّه لا فائدة فيه, وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلُّم به))[١٥٠], وعدّوا الابتداء بالنكرة دون مسوّغ من قبيح اللفظ, فلو أردتَ أنْ تقدِّم المبتدأ في (لك مال)؛ ((لم يجز, لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب فلمَّا جفا ذلك في اللفظ أخَّروا المبتدأ وقدَّموا الخبر وكان ذلك سهلًا عليهم ومصلحًا لما فسد عندهم, وإنَّما كان تأخّره مستحسنًا من قِبل أنَّه لمَّا تأخَّر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أنْ يكون نكرة, فلذلك صلح به اللفظ))[١٥١], و((لأنَّ النكرة تطلب الوصف طلبًا حثيثًا، فيسبق إلى الوهم أنَّ

الجارَّ والمجرور وصف لها لا خبر عنها))[١٥٢], ولمَّا وجدوا كثرة المواطن التي يُبتَدأ بها بالنكرة في كلام العرب؛ صاروا يبحثون عن مسوِّغات لهذا الاستعمال، وبهذا كثرت مسوغات الابتداء بالنكرة، حتى أنَّهم عدّوا الدلالة على العموم من مسوغات الابتداء بالنكرة، وهو حدُّ النكرة، ومنهم من قال: ((وإنَّما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز))[١٥٣], والقول الأوَّل – في وجوب كونه معرفة أو وجود ما يسوغ الابتداء به – أفشى عند جمهور النحويين كما ذكرت لك.

والآخر: أنَّ الجملة لا تقع موقع الفاعل على قول البصريين, وأساس حجتهم فيه قائمة على أنَّ الجملة (حديث), والفاعل (مُتحدَّث عنه), فضلًا عن أنَّ الفاعل يُثنَّى ويُجمَع ويُضمَر ويظهر إعراب الفعل بعده وهذا ممتنع في الجمل[١٥٤].

لذا وجدنا ابن أبي الربيع عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ**﴾ [البقرة: ٦] قد اعترض على من خالف هذين الأصلين بقوله: ((الجملة لا تقع موقع المبتدأ, ..., ومن قال: إنَّ (أنذرتهم) في موضع المبتدأ, و(سواء) خبر, فقد قال ما لا نظير له, وكذلك من قال: إنَّ (أنذرتهم) فاعل بسواء, و(سواء) خبر (إنَّ), فقد أخطأ؛ لأنَّ الجمل لا تقع موقع الفاعل))[١٥٥] والصواب الذي يراه في محلِّ (أنذرتهم) هو أنَّها خبر و(سواء) مبتدأ, والأصل أنَّ الجملة هي المبتدأ و(سواء) خبرها, لكنَّهم لمَّا أرادوا وضع الجملة (أنذرتهم) موضع المبتدأ وهو (الإنذار وعدمه), امتنع ذلك؛ لأنَّ الجمل لا تقع موقع المبتدأ, فجعلوا (سواء) مبتدأ و(أنذرتهم) خبرًا [١٥٦], والأصل أنَّ (سواء) خبر؛ لأنَّك تريد أنَّ تخبر عن (الإنذار وعدمه) بالاستواء, ولو قلت (سواءٌ عليهم الإنذار وتركه) لكانت (سواء): خبرًا مُقدَّمًا, و(الإنذار) : مبتدأ, أي أنَّك تجعل الخبر مبتدأ على جهة الاتساع[١٥٧], وهذا ((بمنزلة: إنَّ خيرًا منك زيدٌ, وإنَّ مثلك عمرٌو, وكان الأصل أن يكون (خير) هو الخبر, و(عمرو) المبتدأ؛ لأنَّ (عمرو) المخبر عنه في المعنى, لكنَّهم لمَّا أرادوا تقديم (خير) للاعتناء به, وخبر (إنَّ) لا يتقدم قلبوا فجعلوا (خيرًا منك) مبتدأ, و(عمرو) الخبر, وكذلك الآية))[١٥٨] وهذا الرأي عبَّر عنه في البسيط بقوله: ((متى وجدت الجمل وضعت موضع ما أصله أنْ يكون مبتدأ فإنَّما يكون ذلك على القلب, وبعدما صُيِّرَ المخبر عنه خبرًا, والخبر مخبرًا عنه))[١٥٩].

وقول ابن أبي الربيع في توجيه الآية الكريمة ليس له, لأنّ السهيلي (ت: ٥٨١ هـ) ينقله بلا نسبة إلى قائل في مصنفه (نتائج الفكر في النحو)[١٦٠].

وجاء هذا الاعتراض على قولي الزمخشري في (سواء):

أحدهما: قوله: ((ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك: (تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك)، وكقوله تعالى: ﴿**سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ**﴾[الجاثية: من الآية ٢١] [١٦١], ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾ [البقرة: من الآية ٦], المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه, وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرةً والخبر ظرفًا وذلك قولك: في الدار رجل))[١٦٢].

و**الآخر**: قوله: ((وسَواءٌ اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر, ومنه قوله تعالى: ﴿**تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ**﴾ [آل عمران: من الآية ٦٤]، ﴿**فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ**﴾ [فصلت: من الآية ١٠], بمعنى: مستوية وارتفاعه على أنَّه خبر لـ(إنّ)، و ﴿**ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾ [البقرة: من الآية ٦] في موضع المرتفع به على الفاعليَّة كأنَّه قيل: إنّ الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارك وعدمه, كما تقول: إنّ زيدًا مختصمٌ أخوه وابن عمه))[١٦٣], وهذا القول الأخير سبقه إليه ابن كيسان (ت: ٢٩٩ هـ) بقوله: ((يجوز أن يكون سواء خبر (إنَّ) وما بعده، يقوم مقام الفاعل))[١٦٤].

إنَّ اعتراض ابن أبي الربيع وإنْ كان منصبًّا مباشرة على من قال: إنَّ(سواء) خبر للجملة التي بعده, وعلى من قال: إنَّ (سواء) خبر (إنَّ), والجملة التي بعده في موضع الفاعل له, فهو اعتراض على جميع الوجوه النحويَّة التي قال النحويون بها, حتى من وافقه في إعراب (سواء) مبتدأ ؛لأنَّه يراه مبتدأ مقلوبًا عن خبر.

• **العرض والترجيح:**

كثرت الأوجه الإعرابية في الجملة التي تتقدم فيها (سواء) على همزة التسوية وتحكَّم في بناء هذه الأوجه الإعرابية ثلاثة أمور هي: (الابتداء بالنكرة, واستعمال سواء بين الاسمية والوصفيَّة, ووقوع الجملة موقع المبتدأ أو موقع الفاعل).

وأمَّا أهم الأوجه الإعرابية التي قيلت في قوله تعالى: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾[البقرة: من الآية ٦] هي:

أوَّلها: أنَّ (**سَوَاء**(مبتدأ وجملة: ﴿**ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾[البقرة: من الآية ٦] خبر, وحجَّة قولهم هي أنَّ (سَوَاء(تخصصت بـ(عَلَيْهِم(كقول سيبويه في ((خير منك زيد وأبو عشرةٍ زيدٍ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشر))[١٦٥], وقال أبو علي الفارسي في هذه الآية: إنَّ (سواء) لا يجوز أنْ تقع خبرًا لأنَّ الخبر يحتاج إلى مبتدأ[١٦٦], والجمل لا تقع موقع الابتداء[١٦٧], فلم يجز أن يكون خبرًا بلا مبتدأ, وإنَّ ما قبل الاستفهام لا يدخل في حيِّزه, وجاز أن تكون الجملة خبرًا, وإنْ لم تحوِ على ما يعود على المبتدأ, وليست المبتدأ في المعنى ولا له فيها ذكر؛ لأنَّ المبتدأ والخبر يريد كلٌّ واحد منهما أنْ يكون صاحبه في المعنى, فقد أخبروا عن الجملة في قولهم: (تسمع بالمعيدي خيرٌ مِن أنْ تراه) فـ(خير) خبر عن الجملة الفعلية (تسمع) و وعطفوا عليها الاسم في قولهم (تسمع بالمعيدي لا أنْ تراه) وجاز ذلك؛ لأنَّها بمعنى الاسم المفرد[١٦٨].

ومن الاعتراضات على هذا الوجه خلو الخبر الجملة من العائد إلى المبتدأ, والحقيقة أنَّ العائد موجود لأنَّك تقول: (سواء عليهم أنصحتهم أم لم تنصحهم, و سواء عليهن أنصحتهنَّ أم لم تنصحهنَّ...) ولا يجوز القول: (سواء عليهم أنصحتهنَّ أم لم تنصحهنَّ, و سواء عليهنَّ أنصحتهم أم لم تنصحهم), فهذه المطابقة في عود الضمير تدلَّ على أنَّ الجملة قد ارتبطت بـ(متعلق الجار والمجرور الذي هو صفة لسواء), فالجملة خبر عن (سواء ثابت أو مستقر أو كائن عليهم).

وثانيها: قال الفرَّاء: ((قولك: سواءٌ عليّ أزيدًا ضربتَ أم عمرًا، فترفع (سواء) بالتأويل, وتقول: قد تبيّن لي أقام زيد أم عَمْرو، فتكون الجملة مرفوعة فِي المعنى كأنَّك قلت: تبيَّن لي ذاك))[١٦٩], فـ(سواء), ترفع ما بعدها لتأوَّلها باسم الفاعل (مستوٍ), وقد تبعه الزمخشري في قوله[١٧٠]: إنَّ (سواء) مصدر وصف به, ووقع خبرًا لـ(إنَّ) في الآية التي هي محل الاعتراض, والجملة التي بعده ارتفعت به على الفاعليَّة.

وثالثها: ذهب ابن كيسان[١٧١] وتبعه الزمخشري إلى أنَّ (سَوَاء)خبر مقدَّم للجملة ﴿**ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾[البقرة: من الآية ٦] ؛ لأنَّه خبر في المعنى على تقدير (سواءٌ إنذارُهم وعدمُه), وكقوله تعالى: ﴿**سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ**﴾ [الجاثية: من الآية ٢١] [١٧٢], وكما قدَّموه في (**تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ مَنْ يشنؤك**)[١٧٣].

وذهب ابن يعيش إلى أنَّ (الإنذار) وما عطف عليه مبتدأ في المعنى, و(سواء) مصدر بمعنى اسم الفاعل تقديره (مستويان), وقع خبرًا للجملة, وقد اشتمل على الضمير العائد عليها؛ وهذا من باب تقديم المضمر على الظاهر لفظًا والنية به التأخير؛ وإنَّما يمتنع تقديم الضمير على الظاهر لفظًا ومعنى أو رتبة, نحو: (ضرب غلامُه زيدًا)[١٧٤], وذكر السيوطي أنَّ علَّة تقديم (سواء) هي أنَّ ما يفهم منه بالتقديم لا يفهم بالتأخير فلو أخَّرت (سواء) لتوهَّم السَّامع أن المُتَكَلِّم مستفهم حَقِيقَة[١٧٥], وذكر الخضري (ت: ١٢٧٨ هـ) في حاشيته أنَّ مسوِّغ وقوع الجملة ﴿**ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾[البقرة: من الآية ٦]موقع المبتدأ؛ لتأوّلها بالمصدر, ولو كانت ﴿**ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾[البقرة: من الآية ٦]جملة لوجب تصديرها لأنَّها استفهام فلمَّا انسلخ منها الاستفهام جاز تأخيرها[١٧٦], أي أنَّ دلالة الاستفهام قد خُلِعت من حرف الاستفهام[١٧٧].

ورابعها: ذهب السهيلي إلى أنَّ (سواء) مبتدأ لا خبر له, وأنَّ الضمير المجرور في (عليهم) بمنزلة الفاعل, والجملة ﴿**ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾[البقرة: من الآية ٦]في محل المفعول به ؛ فـ(سواء) حُمِلت على (لا أبالي) التي هي فعل من الأفعال

القلبية بمعنى (لا أدري) وهي تُلغى إذا وقعت بعدها الجمل المستفهم عنها أو المؤكدة باللام, ولابدَّ من ذكر فاعلها لفظًا أو تقديرًا, وتكون الجملة بعدها في موضع المفعول بالعلم؛ وحُمِل الضمير في (عليهم) على فاعل العلم, فصار (سواء عليهم) بمعنى (لا يبالون, أو لا يلتفتون), وحمل ﴿**ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾[البقرة: من الآية ٦]على الجملة الواقعة مفعول بالعلم, لم يلزم أنْ يكون فيها ضمير يعود إلى سواء؛ لأنَّه عامل بها, كما لم يلزم عود الضمير من المفعول به إلى الفعل العامل به[١٧٨].

وخامسها: ذهب الرضي إلى أنَّ (سَوَاء) خبر مبتدأ محذوف على تقدير (الأمران سواء) والجملة ﴿**ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾[البقرة: من الآية ٦]بيان للأمرين المستويين, وأنَّ الماضي في مثلها يفيد معنى المستقبل, وما ذلك إلَّا لتضمُّنها معنى الشرط؛ فتكون بمعنى (إنْ أنذرتهم وإن لم تنذرهم), والجملة الاسمية (الأمران سواء) دالة على جوابه, أي: (إن أنذرتهم و إن لم تنذرهم فالأمران سواء عليهم), وأفادت الهمزة فائدة (إنْ) الشرطية لأنَّ (إنْ) تستعمل في الأمر المفروض وقوعه ، المجهول في الأغلب، فلا يقال: (إنْ غربت الشمس) ، وكذا حرف الاستفهام ، يستعمل في ما لم يتيقن حصوله، فجاز قيام (الهمزة) مقام (إن) ، فجُرِّدت عن معنى الاستفهام, وكذلك (أم) جُرِّدت من معنى الاستفهام وصارت بمعنى (أو)؛ لأنَّها مثلها في إفادة أحد الشيئين أو الأشياء فمعنى: (سواء علي أ قمت أم قعدت : إنْ قمت أو قعدت) و(سواء) سدَّت مسد جواب الشرط لا خبر لأنَّها بمعنى لا (أبالي) ولا (أبالي) ليست خبرًا في قولك: (لا أبالي أقمت أم قعدت) لأنَّ المعنى (إن قمت أو قعدت فلا أبالي)[١٧٩], وعلى هذا القول لا يحدث كسر لباب عود الضمير من الجملة التي تقع خبرًا[١٨٠], وهو واضح ويسير عندما تكون الجملتان فعليتين, أمَّا إنْ كانتا اسميتين أو مختلفتين فإنَّهما تحتاجان الى تأويل وتقدير محذوفات[١٨١]؛ لذا كان أبو علي الفارسي يرجح ذهاب الأخفش إلى عدم استحسان أن تكون الجملتان اسميتين, نحو : (سواء علي أدرهم مالك أم دينار، وما أبالي أقائم أنت أم قاعد؟) لأنَّ حرف الجزاء قد حذف لطول الكلام وقد أغنى حرف الاستفهام عنه لقربه منه[١٨٢].

وسادسها: ذهب ابن أبي الربيع إلى أنَّ (سواء) مبتدأ مقلوب عن الخبر, وقد تقدَّم بيان هذا الوجه[١٨٣].

ويظهر أنَّ الوجه الراجح من هذه الأوجه ما ذهب إليه الزمخشري, من وقوع (سواء) خبر(إنَّ) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [البقرة: ٦], وجملة (أنذرتهم) في موقع فاعل لـ(سواء) لأنَّه بمعنى الوصف (مستوٍ)؛ لأن أغلب النحويين, حتى من يعرب (سواء) مبتدأ ويرجح جانب الاسمية فيها, لم يغفل دلالتها على الوصف, وهذا في جميع المواطن التي وردت في القرآن, يضاف إليها ما ورد من كلام العرب, وأنَّ جملة ﴿**ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾[البقرة: من الآية ٦] ورد فيها ما يشبه الإجماع على أنها بمعنى المفرد, فقد تعددت العلل التي اعتلوا بها لبيان قيامها مقام المفرد, فوقوعها موقع الفاعل لـ(سواء) لا إشكال فيه, بيد أنَّ أرجح وجه قيل في الآية المباركة هو ما قاله الرضي؛ لبعده عن التأويل والتكلُّف, فضلًا عن البساطة الواضحة فيه, وقربه من روح المعنى واللغة والأصول النحوية, وهذا غير ما ذهب إليه ابن أبي الربيع.

الهوامش:

١- ينظر: الكتاب: ١٣٠/١, ١٨١, ١٨٢, ٢٢٨/٤, والمقتضب: ١٩/١, والأصول في النحو: ٢٢٣/٢, وهمع الهوامع: ٧٠/٣.

٢- ألفية ابن مالك: ١٥.

٣- ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٧١/٣, ولم أعثر على رأي الأخفش هذا في معانيه, بيد أنَّي وجدته يقول في معانيه: ((تقول: (هما الضاربانِ زيدًا), ..., الأصل في قولك: (الضاربان) إثبات النون لأن معناه وإعماله مثل معنى (الذي فعل) وإعماله)), معاني القرآن, للأخفش: ٩٠/١.

٤- ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٢٩/١, وقيل : إنَّه يراها حرف تعريف, شرح جمل الزجاجي, لابن عصفور: ١٢٢/١, ونقل المبرد عن المازني أنَّه يخبر عنها كما يخبر عن (الذي) ويعيد عليها الضمير من الصلة, ينظر: المقتضب: ١١٤/٣, ١٢٨, ١٢٩.

٥- ينظر: التوطئة: ١٦٨, ١٦٩.

٦- التفسير: ١٩٤/١.

٧- ينظر: المصدر نفسه: ١٩٥/١.

٨- ينظر: القول الفصل في حقيقة (أل): ٤٥, ٤٦.

٩- ينظر: الكتاب: ١٤٧/٤.

١٠- ينظر: التفسير: ٢٨٣/١.

١١- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٧/٢.

١٢- ينظر: شرح جمل الزجاجي, لابن عصفور: ١٢٢/١, والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٤٩/١.

١٣- ينظر: التوطئة: ١٦٨, ١٦٩.

١٤- ينظر: شرح جمل الزجاجي, لابن عصفور: ١٢٢/١.

١٥- التفسير: ٢٨٣/١, ٢٨٤.

١٦- المفصل في صنعة الإعراب: ١٨٣.

١٧- الكتاب: ٢٢٨/٤.

١٨- يروى (وكف) بدلا من (نطف) في ديوانه: ٨١, والبيت بلا نسبة في الكتاب: ١٨٦/١, ولـ(قيسُ بنُ الخطيم) وفي أدب الكاتب: ٣٢٤, ولـ(عَمرو بن امرِئ القَيس الخزرجي) في شرح أدب الكاتب, للجواليقى: ١٩٦, اللغة: ((النَّطَفُ: التَّلَطُّخُ بالعَيب)), العين, مادة (ط ن ف): ٤٣٦/٧.

١٩- الكتاب: ١٨٦/١, ٢٢٨/٤, وينظر: شرح كتاب سيبويه, للسيرافي: ٤٢/٢.

٢٠- الإيضاح العضدي: ١٤٩, ١٥٠.

٢١- المقتضب: ١٩/١.

٢٢- الأصول في النحو: ٢٢٣/٢.

٢٣- ينظر: المقتضب: ١١٥/٣, ١١٦, والأصول في النحو: ٢٢٣/٢.

٢٤- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٤٥٤/١.

٢٥- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٩٨/١.

٢٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠١٥/٢.

٢٧- البيت لم ينسب لقائل, ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٧٤/١, والمعجم المفصل في شواهد العربية: ٤٧٦/٣, اللغة: ((اسْتَفَزَّهُ، إِذَا اسْتَخَفَّهُ)), مقاييس اللغة, مادة (فَزَّ): ٤٣٩/٤.

٢٨- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٢٧/١.

٢٩- ينظر: شرح المفصل: ١١٥/٦.

٣٠- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٢٧/١.

٣١- ينظر: تهذيب اللغة, مادة (ال): ١٥/ ٣٣٢, والإنصاف في مسائل الخلاف: رقم المسألة: (٧١): ٤٢٤/٢, وشرح جمل الزجاجي, لابن عصفور: ١٢٣/١, والبيت غير موجود في ديوان الفرزدق.

٣٢- ينظر: ضرائر الشعر: ٢٨٩, والبيت لم ينسبه أحد إلى قائل.

٣٣- ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٣/١, والبيت لم أقف على اسم قائله.

٣٤- المصدر نفسه: ٢٠٢/١.

٣٥- تهذيب اللغة, مادة (أ ل): ٣٣٢/١٥, وينظر: مختار الصحَّاح, مادة (جدع): ٥٤.

٣٦- ينظر: القول الفصل في حقيقة (أل): ٨٧, ٨٨.

٣٧- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: رقم المسألة: (٧١): ٤٢٤/٢.

٣٨- ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١٨٣.

٣٩- ينظر: النوادر في اللغة: ٢٧٦, اللغة: الخنا: من قبيح الكلام, لسان العرب, مادة (خنا): ٢٤٤/١٤, العجم: ((العجم: جمع الأعجَم الذي لا يُفصِح)), لسان العرب, مادة (عجم): ٣٨٦/١٢, و((حمار مُجَدَّع: مَقطُوع الأُذن)), لسان العرب, مادة (عجم): ٤١/٨.

٤٠- ينظر: شرح المفصل: ٣٧٨/٢.

٤١- ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣٥/٢.

٤٢- التفسير البسيط: ٥٣٥/١.

٤٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٧٧.

٤٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٧١/٣.

٤٥- ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٣٤/١.

٤٦- شرح جمل الزجاجي, لابن عصفور: ١٢٢/١.

٤٧- ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٢٩/١.

٤٨- التوطئة: ١٦٨, ١٦٩.

٤٩- شرح التسهيل: ٢٠٣/١.

٥٠- ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٦٠/١, وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: ٢٢٣.

٥١- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٢/٣.

٥٢- ينظر: ضرائر الشعر: ٢٨٩, والقول الفصل في حقيقة (أل): ٩٠.

٥٣- ينظر: شرح جمل الزجاجي, لابن عصفور: ١٢٢/١.

٥٤- ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١٢/٣, ١٣.

٥٥- شرح الرضي على الكافية: ١٤/٣.

٥٦- ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٢٩/١.

٥٧- ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٣/١.

٥٨- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٠٣, وينظر: شرح جمل الزجاجي, لابن عصفور: ٤/٢, وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٨٥٢/٢.

٥٩- ينظر: المقتضب: ١١٥/٣, ١١٦, والأصول في النحو: ٢٢٣/٢.

٦٠- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٠٩/٢, والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١٠٢/٦, وشرح شذور الذهب, لابن هشام الأنصاري: ٥٢٦.

٦١- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٩٨/١, ٢٩٩.

٦٢- ينظر: شرح شذور الذهب, للجوجري: ٣١٥/١.

٦٣- ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٣/١.

٦٤- الكتاب: ٣٢٤/٣.

٦٥- الإيضاح العضدي: ٥٨.

٦٦- المصدر نفسه: ٥٤.

٦٧- ينظر: الإجحاف في الدرس اللغوي: ٧, ٦٨.

٦٨- ينظر: المرتجل في شرح جمل الزجاجي: ٢٨٦.

٦٩- ينظر: شرح المفصل: ٣٥١/٣.

٧٠- التفسير: ١٧٣/١, ١٧٤.

٧١- ينظر: المصدر نفسه:٣٧٣/١.

٧٢- الكشَّاف: ١٢٣/١.

٧٣- ينظر: البسيط, لابن أبي الربيع: ٣٠٣/١.

٧٤- ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ١٦١/١.

٧٥- ينظر: المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

٧٦- ينظر: الأصول في النحو: ٨٧/١, والمقتضب: ١٠٢/٤.

٧٧- ينظر: شرح التسهيل: ١٦٢/١, وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٩٤٤/٢, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٦٩/١.

٧٨- شرح المفصل: ٣٥١/٣.

٧٩- ينظر: البسيط, لابن أبي الربيع: ٣٠٣/١.

٨٠- سوف أبدأ بالمواطن الأربعة التي ذكرها ابن أبي الربيع في (البسيط).

٨١- ينظر: البسيط, لابن أبي الربيع: ٣٠٣/١.

٨٢- ينظر: الكتاب: ٧٩/١, وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ١٥١/٢.

٨٣- ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٢١٨/١.

٨٤- ينظر: الكشَّاف: ١٩٠/٤.

٨٥- ينظر: شرح التسهيل: ١٦١/١, ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٣٩.

٨٦- ينظر: إعراب القرآن, للنحاس: ٤١/١.

٨٧- ينظر: الكشَّاف: ١٢٣/١.

٨٨- ينظر: التفسير: ٣٧٣/١.

٨٩- ينظر: الكشَّاف: ١٢٣/١, والتفسير: ٣٧٣/١.

٩٠- ينظر: التفسير: ٣٧٣/١.

٩١- الكتاب: ٥٢/٢.

٩٢- التفسير: ١٧٣/١.

٩٣- ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٢١٩/١.

٩٤- ينظر إعراب القرآن, للنحاس: ٤١/١, ومشكل إعراب القران: ٨٤/١, ٨٥.

٩٥- ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٢١٨/١.

٩٦- المصدر نفسه: ٢١٩/١.

٩٧- المصدر نفسه: ٢١٨/١.

٩٨- ينظر: المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

٩٩- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ١٦١/١.

١٠٠- إيضاح شواهد الإيضاح: ٢٩١/١.

١٠١- ينظر: البديع في علم العربية: ٢٢/٢, وشرح التسهيل: ١٦٢/١, وشرح شذور الذهب, لابن هشام الأنصاري: ١٧٧.

١٠٢- ينظر: تفسير الرازي, مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: ٣٨١/٢.

١٠٣- ينظر: تفسير البيضاوي: ٦٦/١.

١٠٤- ينظر: تفسير أبي السعود, إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٧٨/١.

١٠٥- ينظر: فتح القدير: ٧٢/١.

١٠٦- ينظر: الكتاب: ١٦٤/١- ١٦٦.

١٠٧- ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٦٩.

١٠٨- تفسير القران الكريم, لابن أبي الربيع: ١٧٩/١.

١٠٩- ينظر: المصدر نفسه: ٤١٨/٢, ٤١٩.

١١٠- الكتاب: ٤٢٨/١.

١١١- الجمل في النحو, للزجاجي: ١٨٠.

١١٢- التبصرة والتذكرة: ٢١٨/١.

١١٣- الكشَّاف: ١٢/١.

١١٤- ينظر: الكتاب: ١٦٤/١- ١٦٦, ومعاني القرآن, للفراء: ٢٠٢/٢, والمقتضب: ١٤٩/٤, ١٥٠, ومجالس ثعلب: ١٢٣/١, ١٢٤.

١١٥- الكتاب: ١٦٤/١- ١٦٦.

١١٦- ينظر: المصدر نفسه: ١٧٢/١.

١١٧- البيت بلا نسبة في الجمل في النحو, للخليل: ١٢٦, والكتاب: ١٧١/١, والمقتضب: ١٥١/٤, وهو لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبط شرًا، أو هو مصنوع في خزانة الأدب: ٢١٩/٨، ولجرير بن الخطفي أو لمجهول وهو مصنوع في المقاصد النحوية: ١٤٣٨/٣.

١١٨- ينظر: معاني القرآن, للأخفش: ٨٩/١, ٩٠.

١١٩- ديوانه: ١٦٣/١, اللغة: ((الغِبْطةُ أَن تَتَمَنَّى مِثْلَ حَالِ المَغْبوطِ مِنْ غَيْرِ أَن تُريد زَوَالَهَا وَلَا أَن تَتَحَوَّلَ عَنْهُ وَلَيْسَ بِحَسَدٍ)), لسان العرب, مادة (غبط): ٣٥٩/٧.

١٢٠- المقتضب: ١٥٠/٤.

١٢١- ينظر: الإيضاح العضدي: ١٤٩.

١٢٢- تقدَّم تخريج البيت في الصفحة: ٤, هامش رقم: (١٨)

١٢٣- ينظر: الكتاب: ١٨٦/١.

١٢٤- ينظر: الإيضاح العضدي: ١٤٩.

١٢٥- ينظر: الأصول في النحو: ١٢٩/١, وشرح كتاب سيبويه, للسيرافي: ٤١/٢.

١٢٦- ديوانه: ٥٤, والبيت في العين, مادة (ع ت ب): ٧٧/٢, والكتاب: ١٦٩/١, ومعاني القرآن, للفراء: ٢٠٢/٢.

١٢٧- ينظر: العين, مادة (ع ت ب): ٧٧/٢.

١٢٨- ينظر: معاني القرآن, للفراء: ٢٠٢/٢, ومجالس ثعلب: ١٢٣/١, ١٢٤.

١٢٩- البيت لم ينسب لقائل, وهو في معاني القرآن, للفراء: ٨١/٢, ومجالس ثعلب: ١٢٥/١, وضرائر الشعر: ١٩٢, اللغة: ((الزُّجُّ الْحَدِيدَةُ الَّتِي تُرَكَّبُ فِي أَسفل الرمح، والسِّنانُ))، لسان العرب, مادة (زجج): ٢٨٥/٢.

١٣٠- ينظر: مجالس ثعلب: ١٢٥/١.

١٣١- معاني القرآن, للفراء: ٨١/٢.

١٣٢- هو ((عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية بن الخطفي اليربوعي يكنى أبا عقيل. شاعر فصيح))، معجم الشعراء, للمرزباني: ٢٤٧, وينظر: تاريخ بغداد: ٢١٨/١٤.

١٣٣- ينظر: مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع: ١٢٦, و المحتسب: ٨١/٢, ومعجم القراءات القرآنية: ٤٨٨/٧.

١٣٤- ينظر: الخصائص: ٣٧٤/١.

١٣٥- البحر المحيط في التفسير: ٣٨/١.

١٣٦- الكتاب: ٤٢٨/١.

١٣٧- المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

١٣٨- الكشاف: ٢/ ٧٠٩.

١٣٩- ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/٢.

١٤٠- ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٨٩/١, ١٩٠.

١٤١- وهي قراءة: (علي بن أبي طالب [عليه السلام] وأنس بن مالك وأبي حيوة وأبي حنيفة وجبير بن مطعم ويحيى بن يعمر وأبي عاصم عبيد بن عمير الليثي وأبي المحشر عاصم بن ميمون الحجدري والحسن ويحيى بن يعمر, وهي رواية عن حمزة))، معجم القراءات القرآنية: ١٠/١.

١٤٢- ينظر: الكشَّاف: ١٢/١.

١٤٣- التفسير: ١٧٩/١.

١٤٤- ينظر: الجمل في النحو, للزجاجي: ٨٤, والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: ٣٧٤/١, والإجماع وخرقه في الدرس النحوي: ١٠٩-١١٢.

١٤٥- ينظر: معاني القرآن , للكسائي: ١٨٥.

١٤٦- ينظر: بحر العلوم, للسمرقندي: ٥٢٠/٣, وتفسير ابن فورك,: ٢٨٨/٣, والكشَّاف: ٨٠٩/٤, وينظر: نحو القرآن: ٧٧-٨١.

١٤٧- معاني القرآن, للفراء: ٢٠٢/٢.

١٤٨- ينظر: مدرسة الكوفة: ٢٣٨-٢٤١.

١٤٩- الكتاب: ١ /٣٢٩.

١٥٠- الأصول في النحو: ١ /٥٩.

١٥١- الخصائص: ١ /٣١٨.

١٥٢- نتائج الفكر في النحو: ٣١٥.

١٥٣- الأصول في النحو: ٥٩/١.

١٥٤- ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٦/١, وأمالي ابن الحاجب: ٨٨٢/٢.

١٥٥- تفسير القران الكريم, لابن أبي الربيع: ١ /٢٢٧.

١٥٦- ينظر: المصدر نفسه, والصفحة نفسها.

١٥٧- ينظر: البسيط, لابن أبي الربيع: ٥٣٦/١.

١٥٨- تفسير القران الكريم, لابن أبي الربيع: ١ /٢٢٧.

١٥٩- البسيط, لابن أبي الربيع: ٥٣٦/١.

١٦٠- ينظر: ٣٣١.

١٦١- على قراءة الرفع لـ(سواء), وهي قراءة ابن كثير وَنافِع وَأَبي عَمْرو وَابن عَامر وَعَاصِم في رِوَاية أَبى بكر, ينظر: السبعة في القراءات: ٥٩٥.

١٦٢- المفصل في صنعة الإعراب: ٤٤.

١٦٣- الكشَّاف: ٤٧/١.

١٦٤- إعراب القرآن, للنحاس: ٢٧/١.

١٦٥- الكتاب: ٥٢/٢.

١٦٦- الحجة للقراء السبعة: ١/ ٢٦٩.

١٦٧- التعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ٧.

١٦٨- الحجة للقراء السبعة: ١/ ٢٦٩, ٢٧٠.

١٦٩- معاني القرآن, للفراء: ٣٣٣/٢.

١٧٠- ينظر: نص قوله في الصفحة: ١٧.

١٧١- ينظر: إعراب القرآن, للنحاس: ٢٧/١.

١٧٢- على قراءة الرفع لـ(سواء), وهي قراءة ابن كثير وَنافِع وَأَبي عَمْرو وَابن عَامر وَعَاصِم في رِوَاية أَبى بكر, ينظر: السبعة في القراءات: ٥٩٥.

١٧٣- ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٤.

١٧٤- ينظر: شرح المفصل: ٢٣٥/١.

١٧٥- ينظر: همع الهوامع: ٣٨٨/١.

١٧٦- ينظر: حاشية الخضري: ٦٢٥/٢.

١٧٧- ينظر: الخصائص: ١٨١, ١٨٦.

١٧٨- ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٣٣٢, ٣٣٣.

١٧٩- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٠٩/٤ – ٤١٢.

١٨٠- ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٨٧/١.

١٨١- ينظر: النحو الوافي, عباس حسن: ٣ /٥٨٧.

١٨٢- الحجة للقراء السبعة: ٢٧٠/١- ٢٧٤.

١٨٣- تنظر الصفحة: ١٦, ١٧.

المصادر والمراجع:

❁ القرآن الكريم.

أوَّلًا: الكتب:

١- **أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو**, رشيد عبد الرحمن العبيدي, مطبعة سلمان الأعظمي, بغداد, ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

٢- **أدب الكاتب**, أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢١٣ – ٢٧٦هـ), تحقيق: محمد الدالي, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, (د.ط), (د. ت).

٣- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**, أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ), تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد, مراجعة: رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط ١, ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٤- **الأصول في النحو**, أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ), تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت, ط ٣, ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٥- **إعراب القرآن**, أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ), وضع حواشيه وعلَّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم, منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت, ط ١, ١٤٢١ هـ.

٦- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ), دار التعاون, مكة المكرمة, (د. ط), (د. ت).

٧- **أمالي ابن الحاجب**, عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ), تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة, دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت, ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

٨- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**, أبو البركات الأنباري, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت –لبنان, ط ١, ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

٩- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**, ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ), تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي, دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان, ط ١, ١٤١٨هـ.

١٠- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ), تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر, بيروت – لبنان, (د.ط).

١١- **الإيضاح العضدي**, أبو علي الفارسيّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي(٢٨٨هـ – ٣٧٧هـ), تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود, ط ١, ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

١٢- **إيضاح شواهد الإيضاح**, أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت. ق ٦هـ), دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني, دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان, ط١, ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

١٣- **بحر العلوم**, أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٥هـ), تحقيق: الشيخ علي محمد معوَّض, والشيخ عادل أحمد عبد الموجود, دار الكتب العلميَّة, بيروت – لبنان, ط ١, ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

١٤- **البحر المحيط في التفسير**, أبو حيَّان الأندلسي, تحقيق: صدقي محمد جميل, دار الفكر, بيروت– لبنان, ط ١٤٢٠ هـ.

١٥- **البديع في علم العربية**, مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ), تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين, جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية, ط ١, ١٤٢٠هـ.

١٦- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**, ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي (٥٩٩-٦٨٨هـ), تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي, دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان, ط ١, ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

١٧- **تاريخ بغداد**, أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ), تحقيق: الدكتور بشَّار عوَّاد معروف, دار الغرب الإسلامي, بيروت – لبنان, ط ١, ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

١٨- **التبصرة والتذكرة**, أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع الهجري, تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين, دار الفكر, دمشق, ط ١, ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

١٩- **التبيان في إعراب القران**, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ), تحقيق: علي محمد البجاوي, مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه, (د.ط).

٢٠- **التعليقة على كتاب سيبويه**, أبو علي الفارسي, تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي, مطبعة الأمانة, القاهرة, ط ١, ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٢١- **تفسير ابن فورك**, من أول سورة نوح – إلى آخر سورة الناس, الإمام العلَّامة أبو بكر محمد بن الحسن ابن فورك (المتوفى ٤٠٦هـ), دراسة وتحقيق, رسالة ماجستير, سهيمة بنت محمد سعيد محمد أحمد بخاري, جامعة أم القرى, المملكة العربية السعودية, ط ١, ١٤٣٠ – ٢٠٠٩ م.

٢٢- **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**, أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت ٩٨٢هـ), (د.ت), دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان, (د.ط).

٢٣- **التفسير البسيط**, أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ), أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه, عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, ط ١, ١٤٣٠هـ.

٢٤- **تفسير الراغب الأصفهاني**, أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت ٥٠٢هـ), جزء ١: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة, تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني كلية الآداب – جامعة طنطا, ط ١, ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م, جزء ٢، ٣: من أول سورة آل عمران – وحتى الآية ١١٣ من سورة النساء, تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشِّدِي, دار الوطن – الرياض, ط ١, ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م, جزء ٤، ٥: من الآية ١١٤ من سورة النساء – وحتى آخر سورة المائدة, تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار, كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى, ط ١, ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٢٥- **تفسير القرآن الكريم**, ابن أبي الربيع, دراسة وتحقيق: د. صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم, مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, الرياض– المملكة العربية السعودية, ط ١, ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٢٦- **تهذيب اللغة**, محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ), تحقيق: محمد عوض مرعب, دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان, ط ١, ٢٠٠١م.

٢٧- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**, أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ), شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي, ط ١, ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٢٨- **التوطئة**, أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي, المعروف بالشلوبيني (٥٦٢هـ – ٦٤٥هـ), دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع, القاهرة, ط ٢, ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٢٩- **الجمل في النحو**, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ), تحقيق وتقديم: د. علي توفيق الحمد, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, دار الأمل, إربد – الأردن, ط ١, ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٣٠- **الجمل في النحو**, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ), تحقيق: د. فخر الدين قباوة, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط ١, ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.

٣١- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**, محمد بن مصطفى بن حسن الخضري (١٢١٣هـ – ١٢٧٨هـ), ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر, بيروت – لبنان, ط ١, ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٣٢- **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**, أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ), (د.ت), دار الكتب العلمية بيروت – لبنان, ط ١, ١٤١٧هـ –١٩٩٧م.

٣٣- **الحجة للقراء السبعة**, أبو علي الفارسيّ, تحقيق: بدر الدين قهوجي, وبشير جويجابي, راجعه ودققه: عبد العزيز رباح, وأحمد يوسف الدقاق, دار المأمون للتراث, دمشق– بيروت, ط ٢, ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٣٤- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**, عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط ٤, ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٣٥- **الخصائص**, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ), تحقيق: محمد على النجار, الهيئة المصرية العامة للكتاب, مصر, ط ٤, (د.س).

٣٦- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**, صنعه: أبو سعيد الحسن السكري (المتوفى: ٢٩٠ هـ), تحقيق: محمد حسن آل ياسين, دار ومكتبة الهلال – بيروت، لبنان, ط ٢, ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٣٧- **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**, تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه, دار المعارف، القاهرة – مصر, ط ٣, (د.س).

٣٨- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**, أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ), تحقيق: أحمد محمد الخراط, مجمع اللغة العربيَّة, دمشق, (د. ط), (د. ت).

٣٩- **السبعة في القراءات**, أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ), تحقيق: شوقي ضيف, دار المعارف, مصر, ط ٢, ١٤٠٠هـ.

٤٠- **سر صناعة الإعراب**, ابن جني, (د. ت), دار الكتب العلميَّة, بيروت – لبنان, ط ١, ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٤١- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**, بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ), تحقيق: محمد باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط ١, ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٤٢- **شرح أبيات سيبويه**, يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ), تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم, مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة – مصر, ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.

٤٣- **شرح أدب الكاتب**, أبو منصور موهوب الجواليقي (ت: ٥٤٠ هـ), تقديم مصطفى صادق الرافعي, دار الكتاب العربي, بيروت, (د. ت)

٤٤- **شرح التسهيل**, ابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ), تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون, هجر, ط ١, ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٥- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**, خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ), تحقيق: محمد باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, ط ١, ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٦- **شرح جمل الزجاجي**, أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ), تحقيق: فوَّاز الشعَّار, دار الكتب العلميَّة, بيروت - لبنان, ط ١, ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٧- **شرح الرضي على الكافية**, محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٨هـ), تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس ، بنغازي - ليبيا, ط ٢, ١٩٩٦م.

٤٨- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**, ابن هشام الأنصاري, تحقيق: عبد الغني الدقر, الشركة المتحدة للتوزيع, سوريا, (د.ط), (د. ت).

٤٩- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**, شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ), تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنورة، المملكة العربيَّة السعوديَّة, ط ١, ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.

٥٠- **شرح الكافية الشافية**, ابن مالك, تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, مكة المكرمة, ط ١, ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٥١- **شرح كتاب سيبويه**, أبو سعيد السيرافي, تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي, دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان, ط ١, ٢٠٠٨م.

٥٢- **شرح المفصل**, يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ), تقديم: د. إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان, ط ١, ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥٣- **ضرائر الشعر**, ابن عصفور, تحقيق: السيد إبراهيم محمد, دار الأندلس, ط ١, ١٩٨٠م.

٥٤- **العين**, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ), تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال, طبعة بغداد, ١٩٨٥م.

٥٥- **فتح القدير**, محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ), دار ابن كثير، دار الكلم الطيب, دمشق - بيروت, ط ١, ١٤١٤هـ.

٥٦- **القول الفصل في حقيقة (أل)**, سعدون بن أحمد بن علي الربعي, مطبعة دار الأرقم, الحلَّة, ٢٠٠٩م.

٥٧- **الكامل في اللغة والأدب**, محمد بن يزيد المبرِّد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ), تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي, القاهرة, ط ٣, ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٥٨- **الكتاب**, عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط ٣, ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٩- **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**, المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣هـ), تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح, دار الزمان، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية, ط ١, ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٦٠- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ), تحقيق: عبد الرزاق مهدي, دار الكتاب العربي, بيروت – لبنان, ط ٢, ١٤٢١هـ.

٦١- **اللباب في علل البناء والإعراب**, أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦ هـ), تحقيق: د. عبد الإله النبهان,, دار الفكر, دمشق ط ١, ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٦٢- **اللباب في علوم الكتاب**, أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥ هـ), تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط ١, ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.

٦٣- **لسان العرب**, محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ), دار صادر, بيروت – لبنان, ط ٣, ١٤١٤هـ.

٦٤- **مجالس ثعلب**, أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (٢٠٠ – ٢٩١هـ), شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار المعارف, مصر, ط ٢, ١٩٦٠م.

٦٥- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**, ابن جني, تحقيق: علي النجدي ناصف, وعبد الحليم النجار, ود. عبد الفتاح إسماعيل الشبلي, نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في جمهوريَّة مصر العربيَّة, دار سركين, ط ٢, ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٦٦- **مختار الصحاح**, زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ), تحقيق: يوسف الشيخ محمد, المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا, ط ٥, ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٦٧- **مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع**, ابن خالويه, مكتبة المتنبي, القاهرة, (د.ت).

٦٨- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**, د. مهدي المخزومي, شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده, ط ٢, ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.

٦٩- **المرتجل**, أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧هـ), تحقيق: علي حيدر, دار الحكمة, دمشق, ط دمشق، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٧٠- **المساعد على تسهيل الفوائد**, بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ), تحقيق: د. محمد كامل بركات, دار الفكر، دمشق, ودار المدني، جدة, ط ١, ١٤٠٠هـ – ١٤٠٥هـ.

٧١- **مشكل إعراب القرآن**, مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧ هـ), تحقيق: د. حاتم صالح الضامن, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط ٢, ١٤٠٥هـ.

٧٢- **معانى القرآن**, أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ), تحقيق: د.هدى محمود قراعة, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط ١, ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٧٣- **معاني القرآن**, أبو زكريا الفراء, تحقيق: أحمد يوسف النجاتي, ومحمد علي النجار, وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي, دار المصرية للتأليف والترجمة, مصر, ط ١, (د. ت).

٧٤- **معاني القرآن**, علي بن حمزة الكسائي (ت سنة ١٨٩هـ), إعداد: عيسى شحاته عيسى, دار قباء, القاهرة, ١٩٩٨م.

٧٥- **معجم الشعراء**, أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤ هـ), تصحيح وتعليق : أ. د. كرنكو, مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط ٢, ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٧٦- **معجم القراءات**, د. عبد اللطيف الخطيب, مؤسسة الرازي, دمشق – سورية, ط ١, ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٧٧- **المعجم المفصل في شواهد العربيَّة**, د. إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط ١, ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٧٨- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**, ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦٢ هـ), تحقيق: د. مازن المبارك, ومحمد علي حمد الله, دار الفكر, دمشق, ط ٦, ١٩٨٥.

٧٩- **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**, أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ), دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان, ط ٣, ١٤٢٠هـ.

٨٠- **المفصل في صنعة الإعراب**, أبو القاسم الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ), تحقيق: د. علي بو ملحم, مكتبة الهلال, بيروت – لبنان, ط ١, ١٩٩٣م.

٨١- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**, بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ), تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر, دار السلام، القاهرة – جمهورية مصر العربية, ط ١, ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

٨٢- **مقاييس اللغة**, أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار الفكر, بيروت – لبنان, ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٨٣- **المقتصد في شرح الإيضاح**, أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني (ت ٤٧١هـ), تحقيق: د. كاظم بحر المرجان, دار الرشيد, بغداد, ١٩٨٢م.

٨٤- **المقتضب**, أبو العباس بالمبرِّد, تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة, القاهرة, ط ٢, ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٨٥- **المنهاج في شرح جمل الزجاجي**, الإمام يحيى بن حمزة العلوي (٦٦٩ – ٧٤٩هـ), دراسة وتحقيق: د. هادي عبد الله ناجي, مكتبة الرشد, الرياض – المملكة العربيَّة السعوديَّة, ط ١, ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٨٦- **نتائج الفكر في النَّحو**, أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ), تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, والشيخ علي محمد معوَّض, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, ط ١, ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٨٧- **نحو القرآن**, أحمد عبد الستار الجواري, مطبعة المجمع العلمي العراقي, بغداد, ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٨٨- **النحو الوافي**, عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ), دار المعارف, ط ١٥, (د.س).

٨٩- **النوادر في اللغة**, أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك ابن ثعلبة بن كعب بن الخزرج الأنصاري اللغوي البصري (ت ٢١٥هـ), تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد, دار الشروق, بيروت – لبنان, ط١, ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٩٠- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**, جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ), تحقيق: عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية, مصر, (د. ط), (د. ت).

ثانيًا: الرسائل:

١- **الإجحاف في الدرس اللغوي**, رسالة دكتوراه, د. نجلاء حميد مجيد,, إشراف: رحيم جبر الحسناوي, كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة, جامعة بابل, جمهوريَّة العراق, ١٤٣٧هـ-٢٠١٥م.

٢- **الإجماع وخرقه في الدرس النحوي**, رسالة دكتوراه, د. علاء حسين خضير ظاهر المنصوري, إشراف: صباح عطيوي عبود الزبيدي, كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة, جامعة بابل, جمهوريَّة العراق, ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م.